أصول الحديث

النظر والاعتبار عند المحدثين

مسعود عالم عبد القيوم السلفى

الاعتبار: هى الطريقة التى يستعملها المحدثون لاختبار ضبط الراوى، فيقارنون بين مروياته ومرويات غيره فيعرف ضبطه من عدمه، وفى هذا المعنى يقول يحيىٰ بن معين: "ربما عارضت بأحاديث يحيى بن يمان أحاديث الناس، فما خالف فيه ضربت عليه" (١) وقال الحافظ العراقى فى ألفيته:

الاعتبار سبرك الحديث هل ... شارك راو غيره فيما حمل

عن شيخه، فان يكن شورك من ... معتبر فهو تابع وإن (٢)

فقد أسمى المحدثون طريق الكشف عن المتابعة والشاهد للحديث بـ "الاعتبار" وقد عرفه الحافظ ابن حجر والسيوطى رحمهما الله فيما مفاده: تتبع طرق الحديث من الجوامع، والمسانيد والمعاجم وغيرها من كتب السنة، ليعلم هل له متابع أو شاهد أم لا؟ (٣) وهذا التتبع الذى يقوم عليه اختبار الضبط يقول عنه ابن الصلاح "نعتبر روايته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والاتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة – ولو من حيث المعنى – لرواياتهم أو موافقة لها فى الأغلب، والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطا ثبتا، وإن وجدنا كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه" (٤) وعدم الاحتجاج الذى أشار اليه ابن الصلاح لا يعنى ترك حديثه وانما المراد بأنه ممن لا يقوى حديثه على التفرد فلا يحتج به استقلالا، وانما يحتاج الى ما يعضده ويقويه. (٥)

(١) معرفة الرجال لابن محرز ص ٢٤.

(٢) النبصرة والتذكرة شرح الفية العراقى ١/ ٢٠٣.

(٣) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر للحافظ ابن حجر ص ٦٦، وتدريب الراوى للسيوطى ١/ ١٥٣.

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص ١٣٨.

(٥) معرفة علوم الحديث للامام الحاكم ص ٧١.

إن مصطلحات الجرح والتعديل عند المحدثين، بمثابة معايير وموازين تقوم بها الرواة، ويحدد مكانهم فى سلم القبول أو الرد، وهى فى مجموعها أحكام تخضع لدراسة فاحصة دقيقة لهؤلاء الرواة وما رووا، وبعد أن يخضع هؤلاء الرواة لأساليب الفحص المختلفة التى وضعها الأئمة النقاد من علماء الجرح والتعديل تعطى النتيجة النهائية التى تلازم الراوي ولا يستطيع منها فكاكا، حتى لقد شبهها الشاعر بآثار الكي على ظاهر الجلد.

ولقد رسمتك غير معتذر بمواسم تبقى على الأبد (١)

ولقد كان الرواة يرهبون هذه المياسم ويخشونها أشد الخشية فحين قدم عبدالوهاب بن عطاء الى بغداد، أتاه يحيى بن معين فكتب عنه وبينما هوعنده أتاه كتاب من أهله من البصره، فقرأه وأجابهم وقال فيه: "قدمت بغداد وقبلتنى يحيى بن معين والحمد لله رب العالمين". (٢)

وهكذا كان لأقوال النقاد وقع فى نفوس الرواة، فكانوا يدققون فيما يروون، اجتنابا لما قد يقعون فيه من السهو أو الغلط أو التساهل فى السماع والضبط فترد رواياتهم وتهدر عدالتهم. وإن من ينظر فى كتب الجرح والتعديل يعجب من هذه الجهود الجمة التى بذلها هؤلاء النقاد فى التعرف على أحوال الرواة والتنقيب عن مروياتهم والحكم عليهم، وربما ظن من لم يقف على هذه الجهود المختلفة، ان هذه الأحكام تقال جزافا دون واقع تستند إليه أو حسيات تعتمد عليها، فراو يقال عنه مثلا: ثقة وآخر مقبول، وآخر صدوق وآخر ضعيف أو متروك، فعلام استندت هذه الأحكام ؟ إن الاجابة على هذا السؤال تستدعى استعراض كل القواعد التى وضعها النقاد لدراسة حال الراوى ومروياته. وهذه الدراسة قد تكلفت بها قواعد علوم الحديث المختلفة، وأبرز هذه القواعد دراسة مرويات الراوى فى ضوء مرويات غيره، وهى ما تسمى بالمعارضة، فينظر فى حديثه ويقارن بمرويات غيره ليعرف مدى ضبطه ودقته فى روايته، وتكون نتيجة هذه المعارضة والمقارنة أن يطلق على الراوى لفظ

---

(١) سؤالات ابن جنيد ص ٧٦.

(٢) تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر ١١ / ٢٨٤.

يحدد مقدار ضبطه بعد أن يكون قد سلمت عدالته من أسباب التجريح فلم يكن متهما بفسق أو خوارم مروءة مسلما عاقلا. (١) وعندئذ يختار له المصطلح المناسب فى مراتب الجرح أو التعديل، كقولهم: "فلان تعرف وتنكر أو يعرف وينكر" فالمعنى أنه يأتى مرة بالأحاديث المعروفة الموافقة لأحاديث الثقات ومرة بالأحاديث المنكرة، فأحاديثهم تحتاج إلى العرض والموازنة بأحاديث الثقات الضابطين كقول الامام البخارى فى بشر بن عمارة: "يعرف وينكر". (٢)

اعتنى عبد الرحمن بن أبى حاتم بتقسيم مراتب الجرح والتعديل، ثم تتابع العلماء من بعده على جمع الألفاظ المشهورة وترتيبها الى المراتب لتتجلى بها درجة كل راو. فممن تكلم فى ذلك ابن الصلاح، والذهبى، والعراقى، والسخاوى حيث تكلم كل منهم بحسب اجتهاده، وقد أودع الحافظ ابن حجرمقدمة كتابه "تقريب التهذيب" تصنيفا خاصا بمراتب الرواة فى ذلك الكتاب.

فأما ابن أبى حاتم فقد ذكر تقسيما مجملا لمراتب الرواة، وتقسيما آخر مفصلا لمراتب ألفاظ الجرح والتعديل. فقال فى تقسيمه المجمل لمراتب الرواة:

١ – فمنهم الثبت الحافظ الورع المتقن الجهبذ الناقد للحديث فهذا الذى لا يختلف فيه، ويعتمد على جرحه وتعديله ويحتج بحديثه وكلامه فى الرجال.

٢ – ومنهم العدل فى نفسه الثبت فى روايته الصدوق فى نقله الورع فى دينه الحافظ لحديثه المتقن فيه، فذلك العدل الذى يحتج بحديثه ويوثق فى نفسه.

٣ – منهم الصدوق الورع الثبت الذى يهم أحيانا – وقد قبله الجهابذة – فهذا يحتج بحديثه.

٤ – ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو فهذا يكتب من حديثه فى الترغيب والترهيب والزهد والآداب ولا يحتج بحديثه فى الحلال والحرام.

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٣٦.

(٢) ميزان الأعتدال للحافظ ابن حجر ١ / ٩٢١.

٥ – وناس قد الصق نفسه بهم ودلسها بينهم ممن ليس من أهل الصدق والأمانة، وقد ظهر للنقاد والعلماء بالرجال منهم الكذب، فهذا يترك حديثه وتطرح روايته. (١)

فالمرتبة الأولى خاصة بالأئمة والمراتب الأخرى لسائر الرواة ثم قسم مراتب التعديل الى أربع مراتب هى كما يأتى:

١ – إذا قيل للواحد: انه "ثقة" أو "متقن ثبت"، فهو ممن يحتج بحديثه.

٢ – وإذا قيل له إنه "صدوق" أو محله الصدق" أو "لا بأس به" فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهى المنزلة الثانية.

٣ – وإذا قيل "شيخ" فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه الا أنه دون الثانية.

٤ – وإذا قيل "صالح الحديث" فانه يكتب حديثه للاعتبار. (٢)

ولا تعارض بين ما ذكره فى مراتب الرواة "ان الصدوق الورع الثبت الذى يهم أحيانا وقد قبله الجهابذة، يحتج بحديثه" وبين قوله: إذا قيل له "صدوق" أو "محله الصدق" أو "لا بأس به" فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وذلك لأمور ثلاثة:

١ – لأن الاحتجاج بمن ذكره فى مراتب الرواة مقيد بمن قد قبله الجهابذة النقاد.

٢ – ولأنه قد صرح فى الأولى بالاحتجاج وفى "صالح الحديث"، وهى المنزلة الرابعة، بأنه يكتب حديثه للاعتبار، فبقيت المرتبتان الثانية والثالثة محل نظر، ولا شك أن من قبله الجهابذة النقاد من أهلهما للاحتجاج فهو ممن يحتج بحديثه، وانما يعرف هذا بتتبع أقوال أهل النقد فى الراوى، من جهة توثيقهم له، أو من جهة تصحيحهم وتحسينهم لما تفرد به.

٣ – أن الحافظ ابن الصلاح قد علق على حكم ابن أبى حاتم حيث قال: "فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه ويختبر حتى يعرف مدى ضبطه. فاذا احتجنا الى حديث من حديثه اعتبرنا ذلك الحديث ونظرنا هل له أصل من رواية غيره؟" (٣) فأفاد ذلك النظر المذكور

---

(١) الجرح والتعديل للإمام ابن أبى حاتم ٢ / ٣٠ .

(٢) الجرح والتعديل للامام ابن أبى حاتم ٢ / ٣٧ .

(٣) علوم الحديث بمقدمة ابن الصلاح ص ٢٣٨ .

معرفة ضبط الراوى مطلقا أى كونه تام الضبط، أو خف ضبطه يسيرا، لكنه صالح للاحتجاج وانما يعرف ذلك بأمور منها.

١ – مقارنة مروياته بمرويات الثقات الأثبات.

٢ – قبول الجهابذة النقاد له بتوثيقهم اياه، أو تصحيحهم وتحسينهم لما تفرد به.

٣ – اخراج الشيخين له فى الأصول فى صحيحيهما.

٤ – معرفة كونه لا يروى من الحفظ بل يعتمد على الكتاب.

ونحو ذلك من القرائن المرجحة لجانب الاحتجاج، فان لم يستوف النظر المفيد لم نحتج بشئ من حديثه الا ما كان له أصل من حديث غيره.

مراتب الجرح عند ابن أبى حاتم أربع وهى كما يأتى:

١ – إذا أجابوا فى الرجل بـ "لين الحديث" فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه للاعتبار.

٢ – وإذا قالوا "ليس بقوى" فهو بمنزلة الأولى فى كتبة حديثه إلا أنه دونه.

٣ – وإذا قالوا "ضعيف الحديث" فهو دون الثانى لا يطرح حديثه بل يعتبر به.

٤ – وإذا قالوا "كذاب" أو "متروك الحديث" أو "ذاهب الحديث" فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه. (١)

وهذا التقسيم قد جعل المراتب الثلاثة الأولى للاعتبار، لكن بعضها أرفع من بعض وأقوى.

كما أنه جعل المتروك والكذاب فى درجة واحدة لاشتراكهما فى حكم المرتبة المذكورة "لا يكتب حديثه" والا فانه معلوم أن منزلة الكذاب هى أدنى المنازل وفوقها منزلة المتهم بالكذب وفوق ذلك المتروك كما صرح بذلك الجهابذة والنقاد.

(يتبع)

✣✣✣

(١) الجرح والتعديل للامام ابن أبى حاتم ٢/ ٣٧.